الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة
Civil Society Team for Enhancing Pubic Budget Transparency

مخصصات التعليم العالي ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم العالي

كانون أول 2018

ورقة استقصائية حول
«مخصصات التعليم العالي ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم العالي»

2018

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). ورقة حول مخصصات التعليم العالي ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم العالي. 2018. رام الله- فلسطين.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
رام الله : عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال
ص.ب : رام الله 339 القدس 69647
هاتف : 2989506 - 022974949
فاكس : 022974948

غزة: شارع حبوش - عمارة دريم-الطابق الثالث-شقة رقم 4
تلفاكس: 082884767
تلفاكس: 082884766
بريد الكتروني: info@aman-palestine.org
الموقع الالكتروني: www.aman-palestine.org

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الورقة، ولا يتحمل أي مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

تمهيد

بعد مرور ما يقارب الأربع أعوام على إعلان انشيون في أيار 2015 والذي شكل الأساس نحو انطلاق أجندة التعليم 2030، حيث شهد عام 2017 المرة الأولى التي تقوم بها الحكومات برفع تقاريرها حول التقدم المحرز نحو تطبيق الهدف الرابع الخاص بالتعليم ضمن أهداف التنمية المستدامة، و فلسطينيا مرت الفترة وقد سجلت فلسطين طريقا واضحة حول صياغة أجندات وطنية اشتملت على أجندة التعليم فمن اطلاق أجندة السياسات الوطنية، الى اقرار قانون التربية والتعليم الى صياغة الخطة الاستراتيجية القطاعية، الا انه ورغم هذا التقدم المحرز ما زالت العديد من التحديات الماثلة والتي تقف عائقا أمام ضمان تحقيق أجندة التعليم 2030، وأولها الاحتلال الاسرائيلي وممارساته ضد قطاع التعليم وضد التقدم على صعيد التنمية في فلسطين، وانتهاكاته اليومية بالاستهداف المباشر ضد الأطفال والمعلمين، والمدارس.

ففي الوقت الذي وقعت به دولة الاحتلال اتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية سلمت على إثرها إدارة كافة القطاعات للسلطة الفلسطينية وعلى رأسها التعليم، الذي أصبح تحت المسؤولية المباشرة للسلطة الفلسطينية استمر الاحتلال ومن خلال رقابته على المناهج بمحاولات التدخل فيها، بهدف محو الهوية الفلسطينية وخاصة في القدس، إضافة الى سياسة ممنهجة من خلال ماكنته الإعلامية بالتحريض المستمر ضد المناهج الفلسطينية باتهامها بتشجيع الإرهاب وتحريض المجتمع الدولي ضد وزارة التربية والتعليم العالي. لوقف دعم قطاع التعليم.

ومن التحديات أيضا شح الموارد المالية لشعب ودولة تحت الاحتلال لا تسيطر على مواردها، وارتباط الدعم الدولي بأجندات سياسية عالمية وعدم وفاء الدول بالتزاماتها تجاه التعليم في فلسطين، الى جانب التطور الديمغرافي وما يفرضه من احتياجات اضافية فمن المتوقع ان يلتحق بالتعليم حتى عام 2030 حوالي مليوني طالب وطالبة وفي التعليم العالي اربعمائة ألف طالب وطالبة.[1]

ومن فهم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، للواقع الفلسطيني كشعب ودولة تحت الاحتلال وسرقة الاحتلال لكل مقدرات الشعب الفلسطيني، وما يفرزه ذلك من فجوة كبيرة بين الموارد المحدودة وبين النفقات والمتطلبات غير المحدودة، ومن اجل تعزيز صمود الشعب وتحرره وتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، لا بد من تعزيز المشاركة وحالة التكامل بين جميع مكونات المجتمع الفلسطيني الرسمية وغير الرسمية لضمان تحقيق اهداف التنمية المستدامة عامة والهدف التنموي الرابع الخاص بالتعليم خاصة، من خلال المشاركة الحقيقية لكل القطاعات لتحديد الاولويات وخاصة أوليات الصرف والاستثمار للوصول الى توزيع عادل للثروة المحدودة بين القطاعات الاجتماعية المختلفة دون تمييز. ومن خلال العمل معا من اجل الضغط على المجتمع الدولي للوقوف امام مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني.

ومن منطلق ايمان ائتلاف امان بأهمية التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، ولما لعبه التعليم العالي من دور على مدار سنوات الثورة الفلسطينية، واستهداف التعليم العالي المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي لطلبة الجامعات والجامعات نفسها التي عانت من فترات اغلاق طويلة، ركز ائتلاف أمان في هذه الورقة على مخصصات التعليم العالي ضمن الموازنة العامة، بهدف المساهمة في التخفيف من أزمة التعليم العالي التي يعايشها الواقع الفلسطيني في كل مؤسسات التعليم العالي. خاصة وأن الهدف التنموي الرابع وفي أحد مقاصده يركز على «ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030»[2].

مُقَدِّمَة:

التعليم العالي في دولة فلسطين حديث نسبيا، فبداية وجدت الكليات المتوسطة والتي تدرس لمدة عامين وتمنح درجة الدبلوم وذلك منذ العام 1950. ركزت هذه المؤسسات على التعليم التقني وتدريب المعلمين وتمت إدارتها من قبل الحكومة أو من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتعليم أبناء اللاجئين بشكل خاص. أما الجامعات فقد نشأت منذ عام 1970 بمبادرات أهلية في ظل الاحتلال الإسرائيلي وما ترتب عنه من اعاقات ومحاولات لإيقاف العملية التعليمية بجميع مراحلها، وكانت هذه المؤسسات جزءا من الجهد الجماعي الفلسطيني في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وكذلك لتوفير فرصة للشباب الفلسطينيين لمتابعة دراستهم الجامعية داخل الوطن، بعد أن أصبح من الصعب على عدد كبير منهم السفر إلى الخارج، وشهد قطاع التعليم العالي نقلة وقفزة نوعية بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها بعد اتفاقيات أوسلو من العام 1994[3].

1 دراسة «فلسطين 2030 التطور الديمغرافي»، اصدار مكتب رئيس الوزراء- اللجنة الوطنية للسكان وصندوق الامم المتحدة للسكان، 2016.
2 موقع الأمم المتحدة- اهداف التنمية المستدامة
3 نظام التعليم العالي- وزارة التربية والتعليم العالي https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System

حيث تم إقرار قانون التعليم العالي رقم 11 لعام 1998، وفي العام 2018، تم إقرار قانون جديد للتعليم العالي في فلسطين، قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي، والذي تضمن (46) مادة تتضمن كافة الأحكام القانونية الخاصة بالتعليم العالي في فلسطين[4].

تسلط هذه الورقة الضوء على واقع الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي في فلسطين، (أحد برامج وزارة التربية والتعليم العالي السبعة)، ومدى كفاية ومواءمة تلك الموازنة مع غايات وأهداف البرنامج، والواردة في الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، وفي كتاب الموازنة العامة 2018، ومدى التزام الحكومة بصرف تلك المخصصات في اوقاتها المنتظمة، في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات منذ سنوات. خاصة مع ارتفاع موازنة التربية والتعليم العالي المطرد في السنوات الأخيرة والتي بلغت في العام 2018 بشقيها الجارية والتطويرية، (22%) من اجمالي النفقات العامة، بقيمة مقدارها (1,041,890,000) دولار. مقارنة بالسنوات الخمس الماضية والتي وصلت الى ما نسبته 18% من اجمالي النفقات العامة.

شكلت الموازنة المخصصة لبرنامج التعليم العالي ما نسبته (8.23%) وبمبلغ قدره (86,310,000) دولار، لكل من النفقات الجارية والتطويرية[5].

هدف الورقة:

التعرف على واقع برنامج التعليم العالي، وبشكل خاص واقع الإدارة المالية لهذا البرنامج، ومدى مواءمة الموازنة المخصصة له، مع أهدافه الاستراتيجية، والمعيقات التي تحول دون الالتزام بتحويل المخصصات المالية من الحكومة الى الجامعات.

منهجية إعداد الورقة:

تم اعتماد منهجية علمية استقصائية تحليلية، قائمة على المحاور التالية:

1. مراجعة الأدبيات والإطار المفاهيمي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة 2030، وأجندة السياسات الوطنية 2017-2022، والخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، والخاصة بالتعليم العالي.
2. فحص الخطة التنفيذية الخاصة ببرنامج التعليم العالي.
3. فحص ومراجعة الموازنة المخصصة لبرنامج التعليم العالي، ومدى تنفيذها، والمخصصات للجامعات الفلسطينية ومدى كفايتها.
4. تصميم اداة مساندة للدراسة «مقابلة» اعتمادا على الادبيات ذات الصلة، وبما يخدم الدراسة وأهدافها، واثراءً للدراسة، مع بعض الأطراف ذات الصلة.
5. اعداد استنتاجات وتوصيات عملية ومحددة قابلة للتطبيق كل توصية يتم توجيهها لجهات معينة، خاصة فيما يتعلق بالموازنة المخصصة لبرنامج التعليم العالي.
6. اعداد مسودة الورقة.
7. عقد ورشة عمل بؤرية لأصحاب الصلة بموضوع الورقة، من اجل نقاش المنهجية والاستنتاجات والتوصيات، والاستفادة من التغذية الراجعة منهم في اثراء النسخة النهائية من التقرير.

4 قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي
5 موازنة المواطن الخاصة بوزارة التربية والتعليم العالي 2018.

المراجع والوثائق والمقابلات الخاصة بالورقة التحليلية:

لغايات إعداد هذه الورقة، تمت مراجعة الوثائق والمرجعيات التالية:

الرقم	الوثيقة/ المرجع	العدد
1	أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف الرابع ومقاصده.	1
2	أجندة السياسات الوطنية 2017–2022، الأولوية الثامنة وتدخلاتها	1
5	الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017–2022، برنامج التعليم العالي	1
6	قانون التعليم العالي	1
7	موازنة المواطن لوزارة التربية والتعليم العالى 2017 و2018	2
8	كتاب الموازنة العامة 2018	1
9	مقابلة حصرية	4

نشأة التعليم العالي:

نشأت مؤسسات التعليم العالي في ظل الاحتلال الإسرائيلي وبمبادرات محلية وطنية، ونمت وتطورت بسرعة حتى وصل عدد الجامعات على الأرض الفلسطينية عام 2018 (16) جامعة وعدد الكليات الجامعية (16)، والكليات المتوسطة (17)، وبذلك يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين (49) مؤسسة، تبعا لبيانات الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة[6].

وتقسم مؤسسات التعليم العالي الى أربعة اقسام وهي:

- مؤسسات التعليم العالي الحكومية: تقع تحت إدارة وإشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وتمول من الخزينة العامة وخاصة رواتب الموظفين فهم على كادر الموظفين العموميين.
- مؤسسات الأونروا للتعليم العالي: وهي مؤسسات تعليم عالي تديرها وتمولها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل للاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتمنح درجة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس، وتعقد دورات التدريب المهني والتقني في 8 مراكز للتدريب المهني التابعة لها.
- مؤسسات التعليم العالي الخاصة: يتم تشغيل هذه المؤسسات وتمويلها من قبل العديد من المؤسسات والجمعيات الخيرية، والطوائف الدينية والأفراد والشركات.
- مؤسسات التعليم العالي العامة: نشأت معظم مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) في معظمها قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وهي غير ربحية وتعود ملكيتها للجمعيات الخيرية المحلية والمنظمات غير الحكومية. وهي تعتمد على جمع التبرعات وتتلقى تمويل حكومي جزئي[7].

6 الهيئة العامة للاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم العالي http://www.aqac.mohe.gov.ps/aqac/

7 وزارة التربية والتعليم العالي، نظام التعليم العالي https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System

الإطار القانوني الناظم للتعليم العالي في فلسطين:

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون التعليم العالي رقم 11 لعام 1998، وفي العام 2018، تم إقرار قانون جديد للتعليم العالي في فلسطين، قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي، والذي تضمن (46) مادة تتضمن كافة الاحكام القانونية الخاصة بالتعليم العالي في فلسطين، حيث نصت المادة رقم (2) منه على «التعليم العالي حق لكل فرد متى استوفى شروط الالتحاق التي تحددها الوزارة والمؤسسة بما لا يقف حائلاً أمام ممارسة حق الفرد في التعليم العالي[8].

كما تضمنت المادة رقم (5) من القانون تحت عنوان «مهام وصلاحيات الوزارة» في الفقرة رقم (10) ما يلي « توفير مصادر الأموال اللازمة في إطار الموازنة العامة للدولة لاستكمال تغطية النفقات الخاصة

بالمؤسسة والبحث العلمي، وصرفها وفقاً للسياسات التي يحددها المجلس[9]».

كما تضمنت المادة رقم (7) تحت عنوان «صلاحيات مجلس التعليم العالي» في الفقرة رقم (9) « وضع سياسات تمويل لدعم قطاع التعليم العالي في مجالاته المختلفة التي يتم الاستناد عليها في تحديد مجالات وقيمة الدعم الحكومي للمؤسسة[10]»

كما تضمنت المادة رقم (37) وقفية التعليم العالي، حيث نصت على:

1. تنشئ الوزارة وقفية للتعليم العالي من الأموال والأصول العينية والنقدية التي يتم حبسها واستثمارها لتحسين أداء المؤسسة، وتطوير جودة التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع.

2. لا يجوز التصرف في أموال الوقفية وعوائدها إلا في حدود ما تم تخصيصه لها من أغراض.

3. تخضع وقفية التعليم العالي لإشراف المجلس.

4. يصدر نظام عن مجلس الوزراء بتنظيم وقفية التعليم العالي ومصادرها المالية وإدارتها[11].

التعليم العالي واهداف التنمية المستدامة 2030:

نص الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة 2030 على «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع»، وتضمنت مقاصد الهدف الرابع على «ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030[12]»

التعليم العالي واجندة السياسات الوطنية 2017-2022:

تضمنت اجندة السياسات الوطنية 2017–2022، جملة أولويات وطنية ومن ضمنها الأولوية الثامنة التي نصت على « تعليم جيد وشامل للجميع»، وتضمنت تدخلات سياساتية خاصة بالتعليم العالي وهي: مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل، وضمان تكافؤ فرص للجميع للحصول عليها، وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي[13].

الخطة الاستراتيجية للتعليم 2017-2022:

تبنت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017–2022، ثلاثة أهداف عامة رئيسة للنظام التربوي في فلسطين وهي استمرارا

8 قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي، مادة رقم (2)
9 قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي، مادة رقم (5/10)
10 قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي، مادة رقم (7/9)
11 قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي، مادة رقم (37)
12 أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف الرابع: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/
13 اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، صفحة 41.

لأهداف الخطة الاستراتيجية الثالثة وذلك لشمولها على جميع غايات التعليم الخاصة بالهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، وكذلك للأولويات الوطنية ذات العلاقة بالتعليم الواردة في اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، باعتماد الرؤية الآتية للقطاع التعليمي في فلسطين « مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التحرر والتنمية».

- الهدف الأول: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على مستويات النظام جميعها.
- الهدف الثاني: تطوير أساليب وبيئة تعليم وتعلم متمحورة حول الطالب.
- الهدف الثالث: تعزيز المساءلة، والقيادة المبنية على النتائج، والحوكمة والإدارة[14].

حيث تضمنت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم سبعة برامج معتمدة وهي: رياض الأطفال، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم المهني، التعليم غير النظامي، الإدارة والحوكمة، التعليم العالي[15].

وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، جملة من السياسات الرامية لتحقيق تطور وتقدم التعليم العالي ومنها:

- تأمين تمويل مستمر ومستدام لقطاع التعليم العالي، من خلال وجود قرار مجلس الوزراء لدعم قطاع التعليم العالي، اقرار صندوق الوقفية لدعم القطاع، ورصد مبلغ سنوي من قبل الموازنة العامة للصندوق.
- تنشيط البحث العلمي حيث تم العمل على ايجاد مجلس للبحث العلمي، ووجود موازنة خاصة للبحث والتطوير، ووجود مجالس ومراكز للبحث والتميز، ووجود جوائز للمبدعين والمتميزين، وكذلك دعم مجلات علمية ومحكمة، ولتفعيل البحث العلمي يجب توفير مراكز للبحث العلمي مدعومة بالموارد المادية والبشرية المؤهلة، ووجود صندوق لتمويل البحث العلمي[16].

وتضمن إطار النتائج الاستراتيجي المنبثق من الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، والمتعلق ببرنامج التعليم العالي ما يلي:

- تعزيز قدرات صندوق الإقراض برفع المبلغ المرصود للإقراض.
- رفع نسبة القيد الإجمالي للتعليم العالي من 50% إلى 55%
- زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة الحكومية التقنية[17].
- تقليص العجز في ميزانية الجامعات العامة بنسبة 30%
- افتتاح برامج تطبيقية جديدة عدد 15
- تقليص نسبة البطالة بنسبة 2% عما هي الآن.
- تمويل 30 – 50 مشروع بحثي في الجامعات.
- تفعيل مراكز التميز الموجودة.
- تنفيذ برامج دراسات عليا مشتركة مع جامعات أخرى.
- وجود معايير واضحة ومحددة لضمان النوعية في اعتماد المؤسسات والبرامج.
- تحسين عملية التعليم الالكتروني والتواصل عن بعد.
- تطوير أسس اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها.
- تأمين تمويل مستمر ومستدام لقطاع التعليم العالي.

14 الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 38.
15 الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 39.
16 الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 116.
17 الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 162.

- وضع السياسات المالية التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة
- تحسين عملية التعليم الالكتروني والتواصل عن بعد.
- تنشيط البحث العلمي.
- تطوير وتعزيز أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي
- ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل.
- تعميق التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص[18].
- إقرار قانون التعليم العالي.
- وجود أنظمة جديدة منشورة في الجريدة الرسمية تتعلق بمعادلة الشهادات ومجلس التعليم العالي ومجلس البحث العلمي.
- إقرار نظام وقفية التعليم العالي.
- إقرار نظام التعليم الالكتروني.
- توقيع اتفاقيات ثقافية.
- تحسين العلاقات الثقافية مع دول العالم.
- تسريع الانجاز للدوائر الخدماتية وزيادة دقته.
- تحسين وتطوير الأجهزة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي[19].

وقد نصّ بيان سياسات برنامج التعليم العالي 2017–2019 على (استمرار التمويل) من خلال تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لمؤسسات التعليم العالي، وايضا توفير المنح الدراسية للطلبة والدعم المالي من قروض ومساعدات مالية لهم، وتحفيز القطاع الخاص على التمويل والاستثمار في مؤسسات التعليم العالي من خلال الأنظمة والتشريعات[20].

كما تضمنت خطة العمل لبرنامج التعليم العالي مبادرة «وقفية التعليم العالي» وهي: صندوق خاص لدعم مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وطلبتها وتنفيذ مشاريع وبرامج تطويرية[21].

وقفية التعليم العالي:

انسجاما مع قانون التعليم العالي الذي اقر فقد أنشأت الوزارة وقفية للتعليم العالي من الأموال والأصول العينية والنقدية لتحسين إدارة مؤسسة التعليم العالي التي تقدم خدماتها في مجال التعليم العالي لتطوير جودة التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع، ولا يجوز التصرف بأموال الوقفية او عوائدها الى في حدود ما تم تخصيصه من أغراض لها، وتخضع الوقفية لإشراف مجلس التعليم العالي، وتعمل الوزارة على نظام لتنظيم وقفية التعليم العالي، ومصادرها المالية وادارتها، ويمكن تحديد اهداف الوقفية بما يلي:

1. إيجاد تمويل دائم لمؤسسات التعليم العالي، وإيجاد إطار مؤسسي لتأمين مصادر مالية مستدامة لدعم عملية اعداد وتأهيل الكوادر البشرية في الجامعات الفلسطينية.
2. وضع خطط استراتيجية لتنمية قدرات الوقفية واستثمار أموالها.
3. دعم البحث المعرفي والتطبيقي وتطوير العملية التعليمية بمركباتها الأكاديمية والإدارية.

18 الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 169.
19 الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 172.
20 الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 203.
21 الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، صفحة 209.

4. خلق الميزة التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وبين الجامعات غير الفلسطينية.
5. الاسهام الفاعل في انتاج المعرفة وتوظيفها من خلال رفع قدرات الشباب المبدعين في مؤسسات التعليم العالي.

استهداف التعليم العالي في القدس:

تبنت وزارة التربية والتعليم العالي، سياسة جديدة بالتنسيق مع مجلس الوزراء لدعم التعليم في القدس من خلال تخصيص ميزانية تساعد في تعزيز صمود المواطن المقدسي والطالب الجامعي، حيث تضمنت الاتي:

1. دعم أبحاث ومشاريع إبداعية تقدم من قبل مؤسسات التعليم العالي في منطقة القدس.
2. توفير منح جامعية لـ (2500) طالب مقدسي في الجامعات الفلسطينية من حاملي الهوية المقدسية والقاطنين في القدس من الطلبة المحتاجين.
3. اعفاء (500) طالب مقدسي في الجامعات الفلسطينية من سكان البلدة القديمة في القدس.
4. العمل على تسديد الأقساط المتأخرة على طلبة القدس المتخرجين من الجامعات الفلسطينية، والذي تم حجز شهاداتهم لعدم مقدرتهم على تسديد الأقساط الجامعية[22].

22 اهم السياسات والاستراتيجيات والإصلاحات التربوية في العام 2019- اصدار أيلول 2018.

موازنة التعليم العالي

موازنة التعليم العالي هي جزء من موازنة وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين، والتي بلغ مجموعها (1,041,890,000) دولار، بشقيها التشغيلية والتطويرية، في موازنة العام 2018 حيث شكّلت ما نسبته حوالي (22%) من اجمالي النفقات العامة 2018 في دولة فلسطين. موزعة على البرامج السبعة الخاصة بوزارة التربية والتعليم العالي، ومن ضمنها برنامج التعليم العالي وفق الجدول المرفق:

جدول رقم (1)

موازنة برامج وزارة التربية والتعليم العالي 2018 «بالألف دولار»[23]

البرنامج	الموازنة التشغيلية	الموازنة التطويرية	المجموع/ (بالألف دولار)
رياض الأطفال	14,470	3,694	18,164
التعليم الأساسي	380,153	110,704	490,857
التعليم الثانوي	330,128	29,178	359,306
التعليم المهني	8,800	14,777	23,578
التعليم غير النظامي	43	848	891
الحوكمة والإدارة	49,337	13,447	62,784
التعليم العالي	72,346	13,964	86,310
المجموع	855,278	186,612	1,041,890

تم احتساب سعر الصرف (1 دولار= 3.6 شيكل) تبعا للسعر المعتمد في الموازنة العامة 2018

شكل رقم (1)

موازنة برامج وزارة التربية والتعليم العالي 2018 «بالألف دولار»

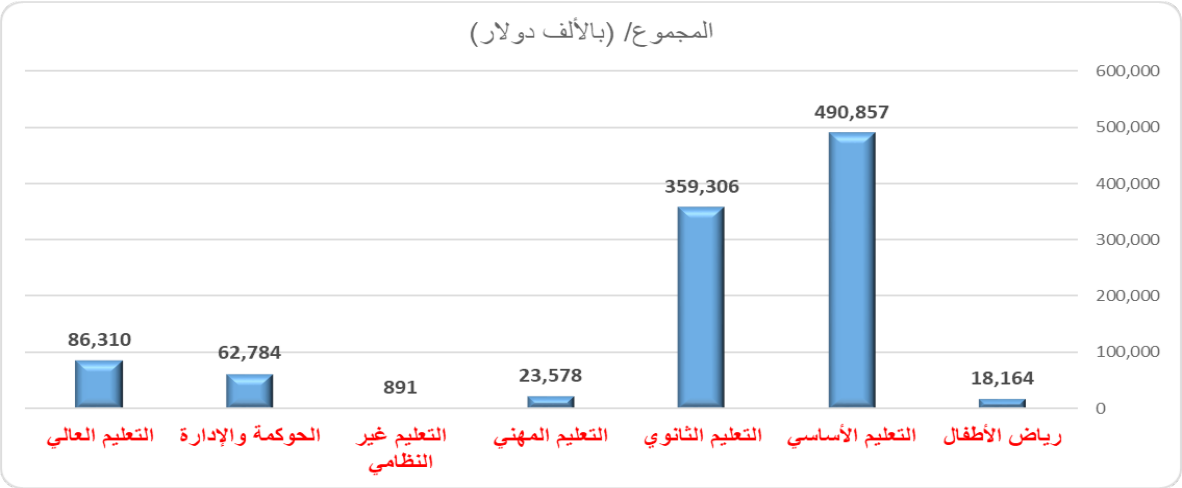

23 موازنة المواطن لوزارة التربية والتعليم العالي 2018.

جدول رقم (2)

نسب موازنة برامج وزارة التربية والتعليم العالي 2018 [24]

البرنامج	رياض الأطفال	التعليم الأساسي	التعليم الثانوي	التعليم المهني	التعليم غير النظامي	الحوكمة والإدارة	التعليم العالي
النسبة	1.74%	47.11%	34.49%	2.26%	0.09%	6.03%	8.28%

شكل رقم (2)

نسب موازنة برامج وزارة التربية والتعليم العالي 2018

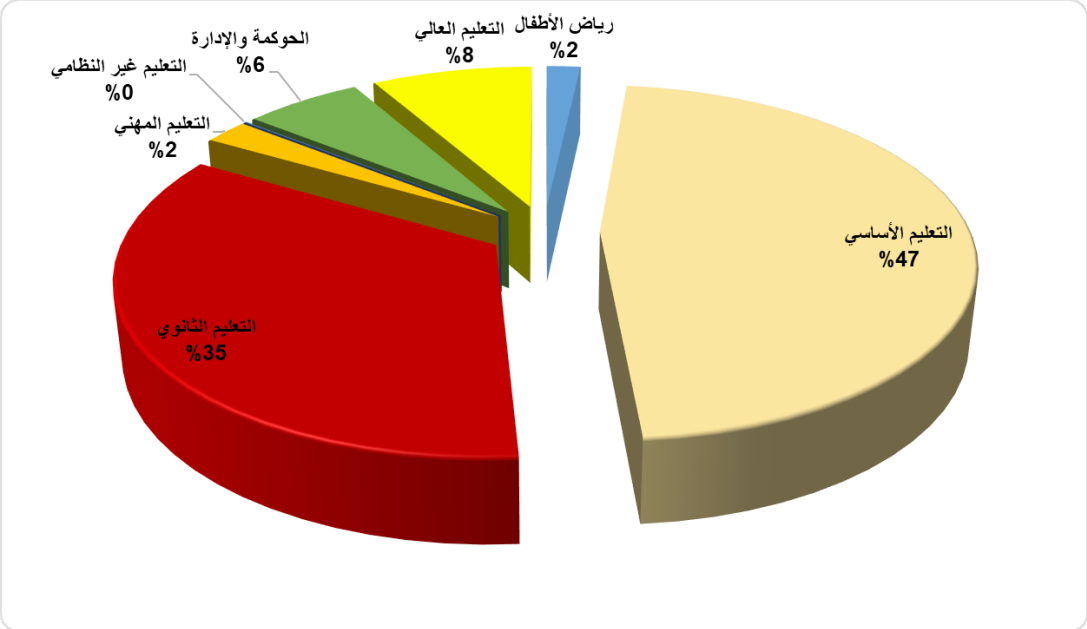

وتقسم الموازنة الخاصة ببرنامج التعليم العالي في العام 2018 الى بندين رئيسين:

- الموازنة التشغيلية: 72,346,000 دولار، وتشكل نسبة 83.82% من موازنة البرنامج.
- الموازنة التطويرية: 13,963,000 دولار، وتشكل نسبة 16.18% من موازنة البرنامج.

ومن خلال مراجعة كتاب الموازنة العامة 2018، وتحليل مبنى النفقات التشغيلية لبرنامج التعليم العالي، يلاحظ انه تم تخصيص مبلغ (120.4) مليون شيكل، كمصاريف تحويلية تستفيد منها مؤسسات التعليم العالي[25].

24 موازنة المواطن لوزارة التربية والتعليم العالي 2018.

25 كتاب الموازنة العامة 2018، صفحة 251.

مقارنة موازنة برنامج التعليم العالي 2017 و2018:

جدول رقم (3)

بيانات مقارنة لموازنة التعليم العالي للأعوام 2017-2018 «بالدولار»

موازنة التعليم العالي 2017	[1]70,796,814
موازنة التعليم العالي 2018	[2]83,316,000

شكل رقم (3)

بيانات مقارنة لموازنة التعليم العالي للأعوام 2017-2018 «بالدولار»

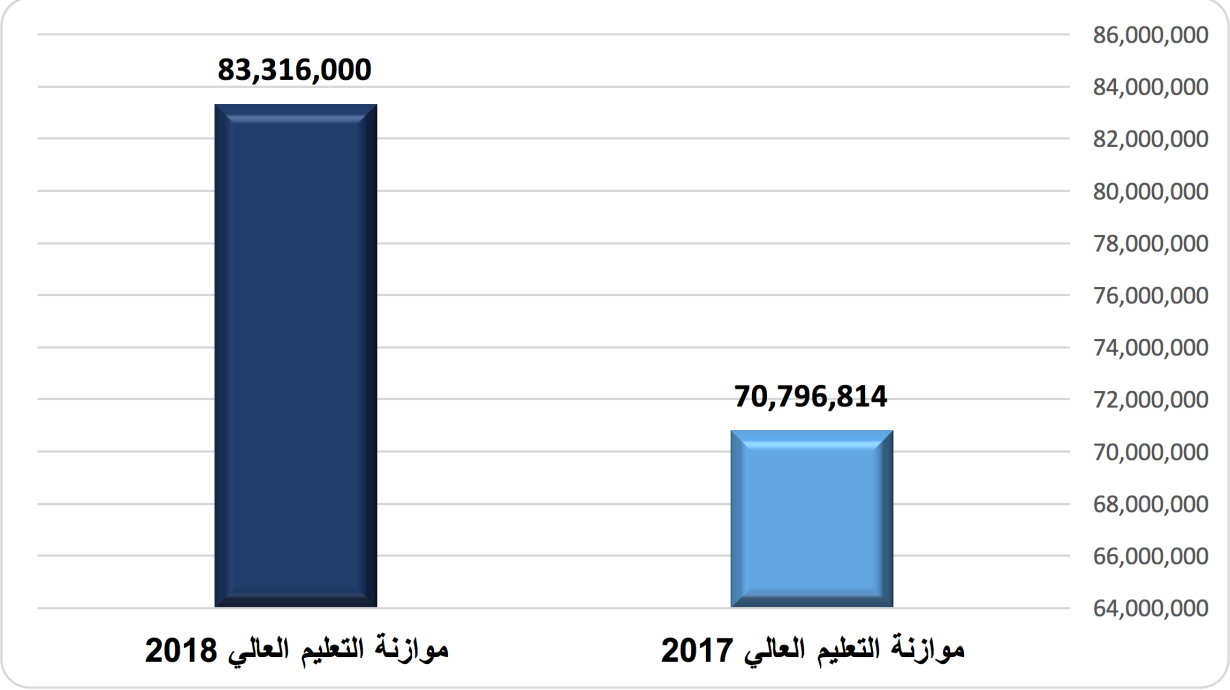

حيث يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه ان موازنة برنامج التعليم العالي ارتفعت في العام 2018 بنسبة 18% عمّا كانت عليه في العام 2017، ومن المقدر ان تبلغ في موازنة العام 2019 (8.56%) وفي موازنة العام 2020 (9.25%) وفي العام 2021 (8.94%). وسبب انخفاضها النسبي في العام 2021 ان المشاريع الضخمة المقرة تكون قد نفذت في الأعوام 2019-2020.

مخصصات الجامعات الفلسطينية من موازنة برنامج التعليم العالي:

بعد الاستعراض في القسم الأول من هذه الورقة حول أهداف التعليم العالي التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم، وأجندة السياسات الوطنية وإطار النتائج الاستراتيجي المنبثق من الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، والمتعلق ببرنامج التعليم العالي واستعراض موازنة وزارة التربية والتعليم العالي، نجد العديد من الأهداف المنصوص عليها لم يتم تحقيقها بسبب محدودية الموازنات المخصصة لبرنامج التعليم العالي، وأيضا لأن أولوية وزارة التربية والتعليم هو التعليم العام وبالتالي الموارد التي يتم التحصل عليها من قبل وزارة التربية والتعليم بالتأكيد ستكون أولوية صرفها على برامج التعليم العام.

بعد مرور عامين على إطلاق وبدء التنفيذ لأجندة السياسات الوطنية والخطة الاستراتيجية القطاعية لقطاع التعليم، لا توجد أي مؤشرات تدلل على تحقيق الأهداف التي تم وضعها لقطاع التعليم العالي، ولا يوجد أي موائمة بين ما يتم تخصيصه من موازنات وبين هذه الأهداف، بما يؤشر على ضعف التنسيق بين من يضع الخطط وبين من يرسم الموازنات.

فبالرغم من الارتفاع النسبي لموازنة برنامج التعليم العالي في عام 2018 عمّا كانت عليه في عام 2017، وانشاء وقفية التعليم العالي، وتخصيص موازنات للبحث العلمي في الجامعات، إلا ان الجامعات الفلسطينية على اختلاف أنواعها (حكومية أو غير حكومية) تتفق على أن مخصصات التعليم العالي من موازنة وزارة التربية والتعليم العالي ما زالت غير كافية، وتعاني من:

- عدم كفاية الموازنات المخصصة لاحتياجات الجامعات وخططها الاستراتيجية.
- عدم انتظام التحويلات الفعلية لتلك الموازنات.
- لم يتم تحويل المخصصات الخاصة بالجامعات خلال السنوات الأربع الأخيرة.
- قدم وضعف وضوح المعايير التي يتم على أساسها تحديد موازنات الجامعات.

أفاد بعض ممثلو الجامعات أن وزارة التربية والتعليم العالي في السنوات الأربعة الأخير لم تلتزم بتحويل مخصصات التعليم العالي للجامعات، (وكانت نسبة التحويل صفر)، حيث تحدد المخصصات في كل عام ولا يتم تحويلها، ويتم الغاءها مع نهاية العام ليتم تحديد مخصصات جديدة للعام الجديد، (فالمخصصات تلغى ولا ترحل من عام لعام ولا تعتبر متأخرات من حق الجامعات) وهذا ما يسبب أزمات مالية في الجامعات الفلسطينية، لأن الجامعات تعتمد في نفقاتها التشغيلية ورواتب موظفيها على ما يأتيها من إيراد مما يدفعه الطلبة، وأيضا مما يخصص لها من الموازنة العامة.

كما أشاروا إلى عجز في صندوق الإقراض في الجامعات، وعدم التزام وزارة التربية بتحويل مبالغ لدعم هذا الصندوق، هذا بالإضافة إلى أن الجامعات تتحمل تغطية المخصصات التي يجب أن تدفعها وزارة التربية والتعليم عن الطلبة، وهذا يتنافى والهدف الذي وضعته وزارة التربية والتعليم العالي ضمن الإطار الاستراتيجي للتعليم العالي والذي ينص على «تعزيز قدرات صندوق الإقراض برفع المبلغ المرصود للإقراض»، فليس فقط لم يتم رفع المبلغ المرصود أيضا لم يتم تحويل ما هو مرصود أصلا، مما يثقل كاهل الجامعات بأعباء التزامات إضافية تغطيها عن وزارة التربية والتعليم التي تلتزم بالدفع عن بعض الطلبة. إضافة الى المنح التي تتكفل بها وزارة التربية والتعليم للطلبة المتفوقين بالتوجيهي والتي يتم خصمها من مخصصات الجامعات.

كما وأشار ممثلو الجامعات الى عدم وضوح وقفية التعليم، من حيث حجم المبالغ بها واليات الصرف التي تتم على أساسها وكيف يتم الصرف.[26]

وفي مقابلة خاصة مع أ. د. يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة أكد على أهمية تعزيز وتطوير وقفية التعليم العالي من اجل دعم وتعزيز التعليم العالي في فلسطين، والذي لا يمكن ان يتطور دون توفير دعم حكومي ثابت له، ويتناسب مع حجم الاحتياج لتطوير التعليم العالي وبرامجه، والبحث العلمي[27].

26 مداخلات ممثلي بعض الجامعات في ورشة عمل نقاش ورقة التعليم العالي عقدها ائتلاف أمان بتاريخ 20\9\2019

27 مقابلة خاصة مع أ. د. يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة، كانون اول 2018.

فمثلا جامعة القدس والتي يجب ان تستفيد من الموازنات التي خصصت لدعم التعليم في القدس خلال عام 2018 لم يتم تحويل مستحقاتها لها، حيث تم صرف موازنات التعليم لدعم القدس على التعليم الأساسي والثانوي كما هي العادة في تحديد الأولويات لدى وزارة التربية والتعليم العالي، دون ان يتم الصرف على التعليم العالي في القدس.

أما جامعة فلسطين التقنية وفي مقابلة خاصة مع د. نافع عساف نائب رئيس جامعة فلسطين التقنية للشؤون الادارية والمالية، أشار الى ان الموازنة المخصصة لبرنامج التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم العالي، والتي يحوّل جزء منها للجامعات غير كافية، موضحا الى ان الموازنة المخصصة لبرامج التعليم العالي أقرب الى الرمزية إذا ما قورنت بالتكاليف الكبيرة لبرامج التعليم العالي لا سيما العلمية منها، مشيرا الى ان المخصصات المالية تغطي جزءاً يسيرا من الخطة التطويرية للجامعة على مستوى البنى التحتية (مع وجود وعود بتحسن التغطية من خلال إقرار مساهمة اكبر للحكومة خلال السنوات الثلاث القادمة) علما بأن الجامعة لا تتلقى أي مساهمات نقدية من الحكومة، كسائر الجامعات العامة و الحكومية (باستثناء منحة البحث العلمي) حيث تدفع الحكومة رواتب الموظفين الحكوميين العاملين في الجامعة اسوة ببقية الموظفين الحكوميين في الوطن، أما مشاريع البنى التحتية التي تتولى الحكومة تمويلها في الجامعة فتتم إحالتها على المقاولين من خلال وزارتي التربية والاشغال وهي التي تبرم العقود معهم و تتولى الدفع لهم مع الإشارة إلى أن عملية دفع المستحقات للمقاولين ليست منتظمة وترتبط بتوفر السيولة لدى وزارة المالية مما ينعكس على أداء المقاولين و يبطئ انجاز المشاريع ويوقفها تماما في بعض الأحيان و هذا يسبب معاناة كبيرة للجامعة[28].

جامعة بير زيت: أفاد د. معتصم أبو دقة مدير وحدة البحث المؤسسي في جامعة ببرزيت، في مقابلة خاصة انه حتى العام 2007/ 2008 كانت المبالغ التي تحول للجامعات كافية لسد جزء لا بأس به من العجز في ميزانيات الجامعات ولكن منذ 2008/2007 والمخصصات التي تحول للجامعات في تناقص مستمر إلى درجة أنها أصبحت شبه معدومة، مبينا انه في بعض السنين كانت الموازنة تحتوي على مخصصات للجامعات ورغم ذلك لم يتم تحويلها للجامعات، كما أشار الى ان المخصصات لا تلبي احتياجات ومتطلبات الجامعات وخططها الاستراتيجية، حيث كانت المخصصات في السابق مبنية على عدد الطلبة والعاملين في السنة المعنية ولم تأخذ أبدا أي خطط مستقبلية.

وحول نسبة جامعة بيرزيت من الموازنة المخصصة من ميزانية التربية والتعليم العالي للجامعات الفلسطينية، أشار أبو دقة أنها تصل الى 8%[29].

وفي ذات السياق أشار د. عصام خليل نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة للشؤون المالية والإدارية الى ان المخصصات لبرنامج التعليم العالي لا تلبي احتياجات الجامعات والتطور التكنولوجي والمعرفي والإلكتروني حتى تواكب سوق العمل، مؤكدا ان المبالغ المرصودة غير كافية ولا تلبي الحاجة، حيث ان لكل جامعة متطلبات وآمال وخطط تشمل جميع نواحي الجامعة من برامج اكاديمية وتطوير ومباني وما يتم توفيرها من مخصصات موازنة التعليم العالي لا يفي بذلك وغير كاف ولا يتحقق غالبا.

كما أكد ان التحويل الفعلي للمخصصات غير متحقق او بالكاد يكون بالجزء البسيط، وليس كما هو مخطط سابقا، ولا يعكس ما وعدت به الحكومة في ميزانية السلطة الشاملة من وجود مخصص كاف للتعليم، مشيرا ألى ان التحويل يتم بشكل جزئي جدا، مبينا أن كل ما تم تحويله الى جامعة القدس المفتوحة منذ العام 2016، (500) ألف دينار أردني تقريبا في الأعوام (2016-2017-2018)، وهو غير كافٍ ولا يحقق المطلوب.

وحول نسب مخصصات الجامعات من الدعم الحكومي، أوضح د. عصام خليل ان نسبة جامعة القدس المفتوحة من الدعم الحكومي هي 4% فقط من المبلغ المخصص للجامعات الفلسطينية، علما بانها تضم حوالي 40% من طلبة الجامعات الفلسطينية، مشيرا الى ان هذا التوزيع غير عادل، ومجحف بحق الجامعة، مطالبا بضرورة إعادة النظر فيه[30].

ونفس الوضع انطبق على جامعة بيت لحم: حيث أكد د. يائيل انسطاس نائب رئيس جامعة بيت لحم للشؤون المالية ان الموازنات المخصصة لبرنامج التعليم العالي غير كافية لاحتياجات الجامعة، او لتطبيق خططها وبرامجها المختلفة. ونسبة جامعة بيت لحم من الموازنة المخصصة من ميزانية التربية والتعليم العالي للجامعات الفلسطينية تصل الى 3.2%[31].

28 مقابلة خاصة مع د. نافع عساف نائب رئيس جامعة فلسطين التقنية للشؤون الادارية والمالية، كانون اول 2018.
29 مقابلة خاصة مع د. معتصم أبو دقة مدير وحدة البحث المؤسسي في جامعة ببرزيت، كانون اول 2018.
30 مقابلة خاصة مع د. عصام خليل نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة للشؤون المالية والإدارية، كانون اول 2018.
31 مقابلة خاصة مع د. يائيل انسطاس نائب رئيس جامعة بيت لحم للشؤون المالية، كانون أول 2018.

منحة البحث العلمي:

خصصت وزارة التربية والتعليم العالي منحة للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، حيثُ رصدت الحكومة ولأول مرة تقريبا، موازنة خاصة للبحث العلمي وزعت على الجامعات بالتساوي وبقيمة 1.7 مليون شيكل لكل جامعة، في خطوة منسجمة مع هدف «تنشيط البحث العلمي» الذي تبنته وزارة التربية والتعليم لبرنامج التعليم العالي[32].

وأكد على ذلك د. عصام خليل نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة للشؤون المالية والإدارية، حيث أشار الى ان الوزارة بدأت في السنوات الأخيرة نوعا ما الاهتمام بالبحث العلمي، ووضعت موازنات خاصة ورصدت في السنة الأخيرة مخصصات لكافة الجامعات لتشجيعها لوضع خطط ومشاريع بحث علمي مع قيامها فعليا بتحويل جزء من مخصصات العام 2017 لهذا الغرض[33].

اما د. معتصم أبو دقة مدير وحدة البحث المؤسسي في جامعة ببرزيت فقد أوضح تم توزيع مخصصات للبحث العلمي مرتين خلال السنوات العشر الأخيرة وفي كل مرة كانت المخصصات التي دفعت فعلا أقل مما أعلن في حينه[34].

وفي ذات السياق أكد د. يائيل انسطاس نائب رئيس جامعة بيت لحم للشؤون المالية ان وزارة التربية والتعليم العالي خصصت موازنات للبحث العلمي في الجامعات[35].

32 مقابلة خاصة مع د. نافع عساف نائب رئيس جامعة فلسطين التقنية للشؤون الادارية والمالية، كانون اول 2018.
33 مقابلة خاصة مع د. عصام خليل نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة للشؤون المالية والإدارية، كانون اول 2018.
34 مقابلة خاصة مع د. معتصم أبو دقة مدير وحدة البحث المؤسسي في جامعة ببرزيت، كانون اول 2018.
35 مقابلة خاصة مع د. يائيل انسطاس نائب رئيس جامعة بيت لحم للشؤون المالية، كانون أول 2018.

الاستنتاجات العامّة والتوصيات

أولا : قانون التعليم العالي في فلسطين «قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي»، تضمن في شرحه لمهام وصلاحيات وزارة التربية والتعليم العالي توفير مصادر الأموال اللازمة في إطار الموازنة العامة للدولة لاستكمال تغطية النفقات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة الى وضع سياسات تمويل لدعم قطاع التعليم العالي في مجالاته المختلفة، وتضمن القانون انشاء وقفية التعليم العالي من الأموال والأصول العينية والنقدية التي يتم حبسها واستثمارها لتحسين أداء المؤسسة، وتطوير جودة التعليم والبحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع، وهي خطوة هامة في توفير تمويل مستدام للتعليم العالي في فلسطين، إلا انه ولغاية إعداد هذا التقرير (نهاية 2018) لم يتم الالتزام بما نص عليه القانون.

ثانيا: تضمنت أهداف التنمية المستدامة 2030، في مقاصد الهدف الرابع على « ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، كما ان اجندة السياسات الوطنية 2017-2022، تضمنت الأولوية الثامنة على نصت على « تعليم جيد وشامل للجميع»، وتضمنت تدخلات سياساتية خاصة بالتعليم العالي وهي: مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل، وضمان تكافؤ فرص للجميع للحصول عليها، وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي، كما تبنت الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022، جملة اهداف متعلقة ببرنامج التعليم العالي مثل: زيادة القدرة الاستيعابية للجامعة الحكومية التقنية، تقليص العجز في ميزانية الجامعات العامة بنسبة 30%، افتتاح برامج تطبيقية جديدة عدد 15، تمويل 30 – 50 مشروع بحثي في الجامعات، تأمين تمويل مستمر ومستدام لقطاع التعليم العالي، وضع السياسات المالية التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة، إقرار نظام وقفية التعليم العالي، وغيرها، ولم يتم رصد موازنات كافية لتحقيق كل هذه الأهداف، بالرغم من التطور في موازنة برنامج التعليم العالي.

ثالثا: على الرغم من التطور في موازنة برنامج التعليم العالي، الا ان احتياج الجامعات الفلسطينية أكبر من ذلك، وهذا الامر ينطبق على جميع الجامعات الحكومية وغير الحكومية، وبالتي فان الموازنات المخصصة غير كافية للجامعات، ولا تغطي احتياجات ومتطلبات الخطة الاستراتيجية للجامعات وبرامجها المختلفة، بما فيها البحث العلمي.

رابعا: توجد إشكالية في تحويل المخصصات المالية للجامعات من قبل وزارة المالية، بشكل منتظم ووفق الموازنات المعتمدة، حيث ان التحويل الفعلي للمخصصات مرتبط بتوفر السيولة لدى وزارة المالية.

خامسا: توجد اشكالية في نسبة الموازنة المخصصة لكل جامعة من مخصصات التعليم العالي، حيث لا توجد معايير واضحة، ويوجد تذمر في بعض الجامعات بسبب ضعف عدالة المعايير وقدمها وعدم تحديثها لتلائم الواقع الحالي للجامعات.

سادسا: رغم إقرار وقفية التعليم إلا أنها تفتقر لسياسات واضحة في آليات العمل بها وحجم ما يجب صرفه من خلالها، وأيضا ضعف الشفافية في حجم الأموال المتوفرة بها.

التوصيات

1. ضرورة تعزيز النهج التشاركي بين الوزارة والجامعات، من اجل تحديد الاحتياجات والاولويات بشكل تشاركي، وضمن الإمكانات المتاحة.

2. ضرورة مراجعة وزارة التربية والتعليم العالي لطبيعة الأهداف المرتبطة بالتعليم العالي وتحديد الأولويات الممكن تنفيذها خلال السنوات القادمة وذلك انفاذا لما ورد في اهداف التنمية المستدامة 2030 واجندة السياسات الوطنية 2017-2022، والخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 فيما يتعلق بالتعليم العالي، وتمويله ودعمه، ووفقا لجدول زمني.

3. مطالبة الحكومة ووزارتي التربية والتعليم العالي و«المالية والتخطيط» رفع الموازنة المخصصة لبرنامج التعليم العالي، بما يتلاءم مع حجم الاحتياج، وبما يساهم في تطوير الجامعات الفلسطينية.

4. مطالبة وزارة «المالية والتخطيط» الالتزام بتحويل مخصصات الجامعات ضمن الموازنات المخصصة، وبشكل منتظم وعدم ترك ذلك لمدى توافر السيولة المالية، كون التعليم العالي أولوية وطنية.

5. مطالبة مجلس إدارة وقفية التعليم العمل على توسيع مواردها، من اجل دعم وتعزيز التعليم العالي في فلسطين، وضمان ديمومة واستمرارية التمويل للتعليم العالي.

6. مطالبة وزارة التربية والتعليم العالي الاستمرار في تعزيز دعم الجامعات من خلال زيادة مخصصات البحث العلمي، وذلك بتطوير اليات تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويله والاستفادة من نتائجه ومخرجاته، نظرا لأهمية ذلك في تطوير العملية الإنتاجية وتحسين مستوى وجودة المخرجات.

7. مطالبة وزارة التربية والتعليم العالي اعتماد معايير واضحة وعلمية لتوزيع الموازنة المخصصة للجامعات على الجامعات الفلسطينية، بالشراكة مع الجهات ذات الصلة، بما يضمن عدالة التوزيع على جميع الجامعات.

المراجع والمصادر

- أهداف التنمية المستدامة 2030.
- أجندة السياسات الوطنية 2017-2022.
- الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022.
- قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 م بشأن التعليم العالي.
- كتاب الموازنة العامة 2018.
- موازنة الموطن لوزارة التربية والتعليم العالي 2018.
- موازنة الموطن لوزارة التربية والتعليم العالي 2017.
- نظام التعليم العالي- وزارة التربية والتعليم العالي -https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-/Higher-Education-System
- الهيئة العامة للاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم العالي http://www.aqac.mohe.gov.ps/aqac/
- اهم السياسات والاستراتيجيات والإصلاحات التربوية في العام 2019- اصدار أيلول 2018.
- موازنة المواطن لوزارة التربية والتعليم العالي 2017
- موازنة المواطن لوزارة التربية والتعليم العالي 2018.

المقابلات الحصرية:

- مقابلة خاصة مع أ. د. يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة، كانون اول 2018.
- مقابلة خاصة مع د. نافع عساف نائب رئيس جامعة فلسطين التقنية للشؤون الادارية والمالية، كانون اول 2018.
- مقابلة خاصة مع د. عصام خليل نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة للشؤون المالية والإدارية، كانون اول 2018.
- مقابلة خاصة مع د. معتصم أبو دقة مدير وحدة البحث المؤسسي في جامعة ببرزيت، كانون اول 2018.
- مقابلة خاصة مع د. يائيل انسطاس نائب رئيس جامعة بيت لحم للشؤون المالية، كانون أول 2018.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) – المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006 – تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعيا لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد». يسعى الائتلاف حالياً على خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
رام الله : عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال
ص.ب : رام الله 339 القدس 69647
هاتف : 2989506 - 022974949
فاكس : 022974948

غزة: شارع حبوش - عمارة دريم-الطابق الثالث-شقة رقم 4
تلفاكس: 082884767
تلفاكس: 082884766
بريد الكتروني: info@aman-palestine.org
الموقع الالكتروني: www.aman-palestine.org